

UNIS/CP/660

٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

رئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقول إنَّ الربيع العربي يبرز رفض الناس للفساد وصرختهم من أجل النزاهة

افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد في مراكش، في المغرب، اليوم

مراكش/فيينا، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (دائرة الأمم المتحدة للإعلام) – قال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، لدى افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد في مراكش، اليوم، إنَّ الملايين من الناس الذين شاركوا في الربيع العربي قد ألهموا العالم وأبانوا عن كراهيتهم للفساد وللمجتمعات الفاسدة.

هذا، وتنعقد الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المغرب هذا الأسبوع (من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر) لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وتقييم الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل محاربة الفساد.

وقد استُهلَّت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر برسالة ملكية مُوجَّهة من عاهل المغرب الملك محمد السادس ألقاها مستشار الملك السيد عبد اللطيف المنوني. وسيكون السيد محمد سعد العلمي، وزير تحديث القطاعات العامة، رئيساً للمؤتمر.

وقال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، إنَّ نداء الربيع العربي من أجل مزيد من الديمقراطية هو "رفض قاطع للفساد وصرخة من أجل النزاهة" وإنَّ على المجتمع الدولي أن يُصغي إلى الملايين من الناس الذين شاركوا في هذه الحركة. وقال إنَّ "الغضب العميق من الفقر والظلم اللذين تقاسي منهما مجتمعات برمتها من جرّاء الفساد العميم هو دافع رئيسي لهذه الحركة".

وتبيحُ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أقوى إطار لمعالجة هذه المشكلة العالمية وهي تكاد تحظى بالتصديق العالمي عليها بتوقيع ١٥٥ دولة من الدول الأطراف عليها. ورحّب المدير التنفيذي بالطريقة الدقيقة والمتحمّسة التي انضمت بها الدول المشاركة في آلية استعراض النظراء إلى هذه العملية.

وتناول السيد فيدوتوف الفساد في القطاع الخاص فقال إنَّ اتخاذ إجراءات وقائية أمرٌ ضروري للرؤساء التنفيذيين في مجالس إدارتهم مثلما هو ضروري لأفراد الشرطة في الشوارع أو للموظفين العموميين في إدارتهم: "فيجب علينا جميعاً أن نُساهم في ثقافة النزاهة. والعيون التي كانت من قبل تُتعمى عن الفساد يجب أن تصير الآن عيوناً متفتّحة للعدل والمساواة".

وأثنى على الروح القيادية التي تحلّى بها الرؤساء التنفيذيون المائة من القطاع الخاص الذين ناشدوا الحكومات أن تنشئ آليةً لاستعراض الاتفاقية منذ سنتين حَلَّت. وأهاب بدوائر الأعمال التجارية أن تتخذ الآن خطوات للتصدّي للفساد في صفوفها، وذلك باعتماد سياسات تتماشى مع الاتفاقية وأن تنشئ آلية خاصة بها ذات مصداقية تكفل تحقيق الأداء في مجال مكافحة الفساد.

وحدّر من أنّ الفساد عقبة خطيرة أمام جهود الحدّ من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية قائلًا: "إنّه لا سبيل إلى تعميم التعليم الابتدائي إذا كان لا بدّ من تقديم رشاوى لإلحاق الأطفال بالمدارس... كما أنّ خفض معدّل الوفيات لدى الأطفال أصعب منالاً عندما يكون من الضروري دفع أموال للحصول على مساعدة طبية". وقال إنّ ذلك قد يكون كالفرق بين الشبّع والجوع، بل وحتى بين الحياة والموت في بعض الحالات.

وتحدّث السيد فيدوتوف عن أهمية إدراك الصلات بين الفساد والجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. هذا وتتضمّن الاتفاقية أحكاماً تمكّن البلدان من كشف الأموال المسروقة من خلال الفساد واستردادها. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع البنك الدولي، من خلال المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة، على مساعدة البلدان على اقتفاء الموجودات المسروقة ومصادرتها واسترجاعها. وقال السيد فيدوتوف إنّ المبادرة المذكورة تبث برسالة واضحة جداً مفادها أنّه: "لا يمكن أن تكون هناك أيّ ملاذات آمنة للموجودات المسروقة".

وأعرب السيد فيدوتوف عن تقديره لارتفاع مستوى المشاركة في المؤتمر، قائلًا إنّ هذا يُبرز ما تُوليه الدول الأعضاء من أهمية لجدول أعمال مكافحة الفساد. وذكر المشاركين بالحاجة إلى إقامة شراكات قوية أيضاً مع المجتمع المدني الذي يؤدّي دوراً هاماً في مقاومة الفساد.

إنّ الاتفاقية، التي دخلت حيّز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، هي الصكّ العالمي الوحيد الملزم قانوناً في مجال مكافحة الفساد. وهي تُلزم الدول بمنع الفساد وتجريمه؛ وتعزيز التعاون الدولي على مكافحته؛ واسترداد الموجودات المسروقة؛ وتحسين المساعدة التقنية وتبادل المعلومات في كلا القطاعين العام والخاص.

وسينظر المؤتمر في سبل تحسين الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للفساد وتعزيز النزاهة. كما سيناقش المؤتمر الدور الذي يمكن أن ينهض به الشباب في التصدي للفساد وكيفية إنماء معرفة الشباب بالمعايير الأخلاقية.

ويحضر مؤتمر الدول الأطراف ما يربو على ١٠٠٠ مندوب من ١٢٩ بلداً، علاوة على ممثلين عن دوائر المجتمع المدني والمنظمات الدولية والبرلمانات ووسائل الإعلام والقطاع الخاص. وهناك أكثر من ٢٤ بلداً ممثلاً على مستوى الوزراء.

* * * * *

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

David Dadge

متحدّث باسم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكاتب خطابات

الجوّال: (+212) 674013354

الجوّال: (+43) 699-1459-5629

البريد الإلكتروني: david.dadge@unvienna.org

أو

Anne Thomas

موظفة إعلام، دائرة الأمم المتحدة للإعلام بفيينا

الجوّال: (+212) 674015165

الجوّال: (+43) 699-1459-5588

البريد الإلكتروني: anne.thomas@unvienna.org

الموقع الشبكي: www.unis.unvienna.org

الموقع الشبكي للمؤتمر، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/CAC-COSP-session4.html>

الموقع الشبكي للمؤتمر، التابع للبلد المضيف: <http://www.cosp4.ma/index.php?lang=ar>

تابعونا على عنوان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على "تويتر" وانضمّوا إلى الحوار باستعمال الرمز

#NoToCorruption and #CoSP4.